

الديوان الأميري ينعي المغفور لها الشيخة وداد المالك

نعي الديوان الأميري أسس للمغفورة لها الشيخة وداد حمود المالك الصباح أرملة المرحوم وليد حمزة الرومي عن عمر يناهز 58 عاماً وسيمولر جثمانها للترى بعد صلاة عصر اليوم، «إنا لله وإنا إليه راجعون».

03

المحبة الصباح

العدد 1517 - السنة الخامسة
الاثنين 13 جمادى الأولى 1434 - الموافق 25 مارس 2013
Monday 25 March 2013 - No.1517 - 6th Year

سموه ترأس اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء بحضور ولي العهد

الأمير للحكومة: افتحوا أبوابكم لتلقي شكاوى المواطنين ومعالجة قضاياهم



جانب من الاجتماع برئاسة صاحب السمو



سمو الأمير مترأس الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء بحضور سمو ولي العهد والخريف

تبسيط الإجراءات
وتقديم كل ما
من شأنه تشجيع
المشروعات المحلية
والمحافظة على
رأس المال الكويتي
اتخاذ جميع
الخطوات الكفيلة
بتجنب هروب رؤوس
الأموال وتوفير فرص
العمل للشباب الكويتي

الاستراتيجية الوطنية للشباب موضع التنفيذ والتي من شأنها تهيئة الإمكانيات اللازمة لتمكين الشباب من الاضطلاع بدورهم الحيوي وتفعيل مشاركتهم الإيجابية في بناء الوطن وتنميته. وقد كلف حضرة صاحب السمو مجلس الوزراء بالمبادرة إلى اتخاذ الإجراءات العملية الجادة من أجل ترجمة التوصيات التي تضمنتها الوثيقة وإخراجها إلى حيز التنفيذ تحقيقاً للغايات الوطنية السامية وسعيًا للارتقاء بكويتنا الغالية وتلبية آمال المواطنين وطموحاتهم. وعلى صعيد آخر فقد طرقت سموه إلى ما يمس اهتمام المواطنين ومصالحهم وحث الوزراء على فتح أبوابهم لتلقي شكاوى المواطنين ومعالجة قضاياهم وتيسير مصالحهم وأعمالهم والارتقاء بالخدمات العامة.

كما أشار سموه حفظه الله أيضاً إلى تدارس سبل تسريع إنجاز المنشآت الحكومية ومعالجة تباين تكاليف إنشائها من جهة إلى أخرى وصولاً لتحقيق الإنجاز الأسرع وتخفيض التكاليف وجودة التنفيذ وتفضل حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه بتوجيهاته السامية بالعمل على توفير المواقع المناسبة لإقامة المصانع والمشاريع التي يتقدم بها القطاع الخاص وتبسيط الإجراءات وتقديم كل ما من شأنه تشجيع المشروعات المحلية والمحافظة على رأس المال الكويتي للاستثمار في البلاد والعمل على اتخاذ جميع الخطوات الكفيلة لتجنب هروب رؤوس الأموال الكويتية بما يهدف إلى تقوية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للشباب الكويتي ودفع عجلة التنمية في البلاد.

هذا وقد عبر سمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء ومعالى رئيس مجلس الأمة بالإذابة عن عظيم الاعتراف والتقدير لما تفضل به حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه من توجيهات ونصائح حكيمه تعكس حرص سموه على متابعة أبرز القضايا الجوهرية وكل ما يمس هموم المواطنين وقضاياهم مؤكداً على مضاعفة الجهود من أجل ترجمة هذه التوجيهات بالسرعة الممكنة والعمل على كل ما يحقق رفعة الكويت وتقدمها وازدهارها وخدمة أهلها الأوفياء.

تدارس سبل تسريع إنجاز المنشآت الحكومية ومعالجة تباين تكاليف إنشائها من جهة إلى أخرى
تسهيل الحصول على الخدمات للمواطنين وتحقيق الإنجاز الأسرع وتخفيض التكاليف وجودة التنفيذ
توفير المواقع المناسبة لإقامة المصانع والمشاريع التي يتقدم بها القطاع الخاص

وبهذا الصدد تم استعراض الأولويات كلاً على حدة والتي من أبرزها تعزيز المواطنة وتعريف مفهوم المواطنة في عقول الشباب ولشاكل التي تواجه الشباب بهدف وضع الحلول للقيم السلبية المنتشرة والتي تتعارض مع المواطنة بين الشباب الكويتي والبحث عن أسبابها لمعالجتها. كما تم تدارس الأوليات المناسبة لوضع الأولويات الواردة في

ترأس سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في الديوان الأميري بقصر السيف صباح أمس اجتماعاً استثنائياً لمجلس الوزراء حضره سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة بالإذابة مبارك الخريخ ونائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح. وعقب الاجتماع قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله بأنه في إطار الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل ترجمة اهتمامات صاحب السمو الأمير بالشباب ورعايتهم والتي طرحها سموه في العديد من المناسبات كان آخرها ما تفضل به سموه من توجيهات سامية في النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة دعا فيها سموه الحكومة ومجلس الأمة للتركيز على رعاية الشباب وتفعيل مشاركتهم الإيجابية في قضايا مجتمعهم وتعزيز دورهم الإيجابي في خدمته فقد عبر سموه عن ارتياحه وتقديره لما طرحه الشباب في المؤتمر الوطني الأول للشباب الذي أقيم مؤخراً تحت رعاية سموه لإتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن وجهة نظرهم بكل صراحة وشفافية حيث تم خلال المؤتمر استعراض الوثيقة الوطنية للشباب والتي تمثل انطلاقاً لتأسيس مسار جديد لشراكة شبابية مثمرة وبنّاءة في اتخاذ صناعة القرار والتي ركزت على تعزيز المواطنة واحترام القانون وأهمية سيادته لتحقيق العدالة بين الجميع وإشاعة القيم الإيجابية بين المواطنين ووضع جميع التحديات العملية اللازمة محاربة خطاب الكراهية ومظاهره عبر الوقت والجهود والطاقات في ما لا طائل من وراءه والعمل على إيجاد تطبيق واقعي حازم للقانون لتعزيز الثقة لدى المواطنين كما تضمنت الوثيقة 10 أولويات اشتملت على الإسكان والصحة والتنمية البشرية والإصلاح الرياسي والإصلاح الإداري والقانوني والقضاء وتنمية المشاريع الصغيرة وإصلاح التعليم والثقافة والفنون والآداب ورعاية المبدعين والبيئة.

اتخاذ الإجراءات العملية الجادة من أجل ترجمة التوصيات التي تضمنتها وثيقة مؤتمر الشباب
تحقيق الغايات الوطنية السامية سعيًا للارتقاء بكويتنا الغالية وتلبية لآمال المواطنين وطموحاتهم

ممثل الوزير الجحرف في مؤتمر «اقتصاد المعرفة وجودة التعليم» التربوي

الداحس: مدارس التعليم الخاص شريك أساسي في تطوير منظومة التعليم

العربي لا تزال بحاجة إلى التطوير والتحديث في ظل التحديات أمام المكونات الرئيسة للنظام التربوي التي تؤثر على نوعية مخرجات التعليم والتي تضم السياسات التعليمية والدرسون وشروط عملهم وتوظيفهم إضافة إلى المناهج الدراسية وطرق التعليم والبيئة المدرسية. وأشارت إلى أهمية وجوب تراخيص خزاولة مهنة التعليم في الكويت تجدد كل خمس سنوات لكشف مدى تطوير المعلم لمقراته ومهاراته ومعارفه مبيّنة أن مدارس التربية الخاصة تعاني من غياب الرؤية الاستراتيجية التعليمية الأس الذي يفرض على وزارة التربية الطلب من المدارس تقديم رؤيتها لتطوير التعليم في تطوير التعليم لديها.

الخولي: على الحكومات مسؤولية تبني سياسة قومية تركز على المعرفة والاهتمام بالإنسان



محمد الداحس

الظاهري: التعليم لم يعد خدمة أو منحة مقدمة من قبل الدولة بل قضية أمن قومي

أصبحت الأولوية لدى المجتمعات العمل على إعداد وتأهيل شباب مسلح بالعلم قادر على مواكبة متطلبات العصر وبيئتي المعرفة وثقافة وسلوكها. وبيّنت أن المسؤولية تحتم على الجميع التحرك بشكل واسع ونشيط كافة الإمكانيات لولوج مجتمع المعرفة مما يستلزم بالضرورة إصلاح التعليم ووضع على رأس الأولويات شيرة إلى أن الإنفاق على التعليم لم يعد شكلاً من أشكال الاستهلاك بل أصبح استثماراً في الرأسمال البشري وله أثره البالغ في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. وذكرت أن المناهج في العالم

التأخرا في مجال تطبيق الجودة الشاملة في التعليم. وأوضحت الدكتورة الظاهري أن مفهوم التخصص المعرفه «أخذ يفرض نفسه على جميع الأنشطة المجتمعية في عصر يتناول أولها مجتمع المعرفة الفوي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية» مبيّنة أن قدرة أي مجتمع على ولوج عصر المعرفة تقاس بقدرة على نشرها وتوظيفها. وأكدت أن التعليم لم يعد خدمة أو منحة مقدمة من قبل الدولة بل قضية أمن قومي تقوم على الاستثمار في البشر باعتبارهم الثروة الباقية المتجددة حيث

انطلقت فعاليات المؤتمر التربوي الثالث لدارس التبراس تحت عنوان «اقتصاد المعرفة وجودة التعليم» أسس برعاية وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايك الجحرف والذي يقام في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ويستمر ثلاثة أيام. وقال مدير إدارة التعليم الخاص بوزارة التربية محمد الناحس ممثل وزير التربية في كلمة القاها خلال المؤتمر أن مدارس التعليم الخاص يقع على عاتقها مسؤولية مجتمعية في تنظيم المؤتمرات العلمية والندوات التي تساعد على تطوير المنظومة التعليمية في البلاد باعتبارها شريكا أساسيا في العملية التربوية.

وأضاف أن مدارس التعليم الخاص تضم حوالي 242 ألف طالب وطالبة يشكلون نحو 40 في المئة من إجمالي عدد الطلبة الدارسين في الكويت مبيّنا أن المدارس الخاصة تضم 73 ألف طالب كويتي منهم 47 ألف طالب في المدارس الإجنيتية. وأوضح أن مستوى المدارس الإجنيتية والعربية في التعليم الخاص «ليست جميعها على المستوى المطلوب من ناحية جودة التعليم ومخرجاته» مشيراً إلى توقيع وزارة التربية عقدا مع شركة بريطانية لتقييم المدارس

وفد معهد التعليم السنغافوري يلتقي قيادات وزارة التربية

ونظام التعليم المثالي المتكامل باستخدام أدوات الإشتياح والمقابلات الشخصية والحلقات النقاشية الجماعية. وأضاف كيم أن الدراسة ستشمل جميع مكونات العملية التعليمية في الكويت القيادية والتعليمية والإدارية كما ستغطي كافة القطاعات المختلفة كقطاع التعليم العام والتعليم النوعي والتعليم الخاص بفرعية العربي والأجنبي وثنائي اللغة إضافة إلى قطاع تعليم ذوي الإحتياجات الخاصة.

والوكيل المساعد للشؤون المالية فهد الغيص والوكيل المساعد للشؤون الإدارية دميح الدميح والوكيل المساعد للمنشآت التربوية المهندس محمد الصباح. وقال نائب رئيس منظمة البحوث التعليمية العالمية وعصو وفد المعهد البروفيسور لي أوغ كيم في تصريح صحافي عقب اللقاء أن الدراسة التشخيصية ستعمل على تحديد مدى الفجوة ما بين واقع التعليم في الكويت

عقد وفد المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة في المركز الوطني لتطوير التعليم اليوم لقاءه الأول مع قيادات وزارة التربية بحضور وكالة الوزارة بالإنابة مريم الوثيد والوكالة المساعدين وذلك ضمن مهمة في دراسة وتشخيص واقع التعليم في البلاد. وترأس اللقاء مدير المركز الدكتور رضا الخياط وحضر إلى جانب الوثيد الوكيل المساعد للتعليم العام محمد الكندري

تشمل مطاعم المأكولات الخفيفة والبقالات المتنقلة

«البلدية» تنظم حملات تفتيشية على الأغذية داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية



أحمد الصبيح

الصبيح: نسعى للحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين داخل المرافق الحكومية

متابعة وملاحقة الباعة المتجولين المنتشرين عند بوابات الوزارات

وأفاد بتسجيل العديد من المخالفات والتجاوزات خلال قيام البلدية بجولات مكثفة على جميع المنشآت والمراكز الصحية الحكومية والإهلية في محافظة العاصمة من قبل العاملين في تلك المراكز الغذائية وعدم الالتزام بشروط النظافة. وقال إن الحملات الخاصة بالمستشفيات انطلقت يوم أمس وشملت المطاعم والأسواق المركزية الواقعة داخل أسوار المستشفيات بمحافظة العاصمة للناك من التزامها بتطبيق الضوابط الصحية المطلوبة واللوائح التي تنظم عملها.

وأكد أن البلدية تهدف من حملاتها ليس فقط الحفاظ على صحة المواطن والمقيم إنما تفعيل دورها التوعوي في تعريف العاملين والمستهلكين بالضوابط الصحية اللازمة وأهميتها في توفير المناخ الأمثل لهم وللمرتادين على حد سواء. وأوضح أن الأنشطة الغذائية باختلاف أنواعها خاصة التي تقع داخل محيط المستشفيات بالعاصمة تخضع لزيارات تفتيشية ميدانية دورية وملاحقة على مدار العام مبيّنا أن تلك الجهود يتخللها حملات تفتيشية موسعة من حين لآخر للناك من التزامها بالضوابط الصحية المطلوبة.

كشف مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح أن البلدية بسدد تنظم حملات تفتيشية على مختلف الأسواق والجمعيات التعاونية ومطاعم المأكولات الخفيفة والبقالات المتنقلة التي تقع ضمن حدود الوزارات والمؤسسات الحكومية. وأكد الصبيح في تصريح له «كونا» أن الهدف من هذه الحملات هو الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين داخل هذه المرافق لاسيما ما تشهد مرافق كجميع الوزارات وبرج التحرير ومنطقة جنوب السرة من أقبال كبير من قبل المراجعين. وقال إن خطة البلدية للحملات التفتيشية تتضمن شقين الأول خاص بالوزارات والثاني يشمل جميع المراكز الغذائية والفرع الجمعيات التعاونية والبقالات المتنقلة ومطاعم المأكولات الخفيفة داخل أسوار المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والإهلية في المحافظات الست.

وأضاف أن هذه المواقع الحساسة بكثر ارتيادها من قبل المواطنين والمقيمين والزوار والرضى مؤكدا أنها تخضع بأهمية بالغة لدى الجهات الرقابية في البلدية لاتصالها بصورة مباشرة بسلامة المرضى والزوار والهئية القريبية والصحية. وأكد الصبيح أن الحملة ستستغلها متابعة وملاحقة الباعة المتجولين أيضا الذين يتجولون عند بوابات الوزارات ومؤسسات الدولة الحكومية.